المبحث الثاني: ماهية رسم السياسة العامة

يعتبر مفهوم السياسة العامة مفهوما واسعا ومن الصعب الاحاطة به، وذلك كما وأشرنا سابقا الى صعوبة الاحاطة بمختلف الانظمة والقطاعات والمجالات التي تكون موضوعا للحكومة عند صياغة او رسم أي سياسة، كما انّ هذا الموضوع صار يختلف كثيرا عما كان عليه في الماضي، فموضوع السياسة العامة في مرحلة الحزب الواحد وانتهاج الدولة للمركزية كان موضوع الحكومة وحسب، ولم يكن هناك أي اعتبار للأقاليم او المؤسسات الاقتصادية والخدماتية الواقعة في الأقاليم اللامركزية للدولة، ولكن عندما جاءت التعددية الحزبية وانفتحت الساحة السياسية على الكثير من التشكيلات والتنظيمات ومختلف جمعيات المجتمع المدني، وبروز القطاع الخاص، كل هذه المؤسسات التي صار لها نفوذ لا يقاس ، بل لقد صارت منافسا للدولة في حد ذاتها، أصبحت السياسة العامة مهمة الجميع من خلال اعتماد منهج ونموذج تشاركي هدفه إشراك الجميع في صياغة ورسم السياسات، وذلك انطلاقا من أن الجميع جزء من هذا الوطن وبالتالي الجميع معني بمهمة رسم السياسة العامة.

تعرف السياسة العامة على أنها: " وسيلة تحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وتعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع السياسي.[1]

ولكن عموما هناك من نظر الى موضوع رسم السياسة العامة من منظور تشريعي وهناك من نظر اليها من منظور تطبيقي تنفيذي.

المطلب الأول: المنظور التشريعي للسياسة العامة

[1]. عبد النور ناجي و مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014) ص 16 . 17.

ويقصد بالناحية أو المنظور التشريعي مختلف الهيئات والمراحل التي يمر عليها القرار حتى يصبح واقعا مجسدا، ولذلك نجد أنّ هذا المنظور يركز على الناحية القانونية للموضوع، ومن هي الاجهزة التي تتكفل بهذه السياسة.

ولعل أكبر مسؤول عن رسم السياسة العامة هو السلطة التشريعية التي من المفترض أن تكون هي الساعي الأول والاخير لجمع المعطيات والبيانات والاحصائيات، ومن خلال جملة من النقاشات داخل البرلمان يتوصل الجميع الى رسم السياسة العامة للدولة وللمجتمع جميعا، وإذا تم توجيه السؤال أين التشاركية في هذا إذا كانت السلطة التشريعية تحتكر مجال اتخاذ القرار، نقول انّ الجواب يتمثل في الاجراءات الموجود داخل الديمقراطية في حد ذاتها، بحيث تعمل الديمقراطية على تمثيل غالبية أفراد ومؤسسات المجتمع ، وبالتالي يكون عضو البرلمان الذي انتخبته الجماهير هو الممثل الرسمي لهم ولانشغالاتهم امام الهيئة التشريعية، والمحامي المدافع عنهم في حال امتناع او احجام السلطات التنفيذية عن تنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع.

ولكن يبقى هذا قابل التنفيذ في الدول والملكيات التي تعتمد أسس النظام البرلماني الذي تسيطر فيه السلطة التشريعية على الامور، بينما لا تقوم الحكومة إلاّ بمهمة التنفيذ حرفيا لما ورد إليها من اعضاء البرلمان، أما الأنظمة التي تتبع نظما أخرى كالنظام الرئاسي والشبه الرئاسي والاوتوقراطي والديكتاتوري، فهذه كلها لا ترسم فيها السياسة العامة على هذا النحو حتى وإن كان هناك مؤسسة تشريعية مهمتها سن القوانين، ولذلك نجد انّ الانظمة التي تعتمد على النظام الرئاسي، الحكومة هي التي ترسم السياسة العامة، وهي التي تنفذه، ومهمة البرلمان هي الرقابة لمدى التزام الحكومة واعضائها تطبيق تلك السياسات وفي حالة ما إذا تم الحياد عن تلك السياسات يتدخل البرلمان بما لديه من قوة جماهيرية ومن ميكانيزمات رقابية حتى يعيد القطار الى سكته الحقيقية، ويحاسب كل من تعمد إخراج القطار عن السكة، ولذلك تجد في هذه النظم أنّ ظواهر الفساد تتابع وأنّ المال او الوسائل

التي تم نهبها أو تحويلها يتم استرجاعه حتى ولو ذهب الى أقصى نقطة من أصقاع عالمنا الفسيح، ولعلنا نشاهد اليوم حصصا وأشرطة تلفزيونية حول ما يسمى بالجنات الضريبية، التي تستقبل المال الفاسد من كل انحاء العالم، وتستطيع هذه الدول والحكومات وبرلماناتها المنتخبة شعبيا أن تسترجع كل دولار تم تحويله بغير وجه حق، حتى وإن توصل الامر الى قطع العلاقات بين الدولتين او بين الهيئتين.

وللتوضيح بمثال اخر مشهور جدا أنّ أكبر شركات تصنيع السلاح في العالم متواجدة في الولايات المتحدة الامريكية، ومعلوم بالضرورة أنّ هذه المؤسسات العالمية المتعددة الجنسيات مهمتها الربح، ولا يهمها لمن تبيع هذه الاسلحة، ولكن كثيرا ما نسمع عن امتناع مجلس الشيوخ الأمريكي عن بيع السلاح لهذا البلد او ذاك، بحجة أنّ تلك البلاد غير ديمقراطية، او انها تقمع المعارضة، أو أنها متهمة بتمويل خلايا إرهابية وغيرها، وهذا ما حدث مع تركيا مؤخرا حينما رفضت تزويدها بطائرات من دون طيار لمراقبة الاجواء الحدودية التركية السورية خاصة، ولكن البرلمان رفض رفضا قاطعا على الرغم من موافقة الحكومة، وهنا يظهر جليا مدى قدرة وقوة هذه الدول في رسم السياسات ومدى قوة وقدرة الاجهزة الرقابية على فرض منطقها الاستراتيجي الذي لا يفطر إلا في الربح بقدر ما يفكر بحماية الامن القومي المحلي.